DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

التحديات التي تواجه تكتل بريكس والآفاق المستقبلية

زينب حسين حرز الحميداوي*

فيان أحمد محمد لاوند

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2019/1/26

تاريخ التعديل : 2020/2/3

قبول النشر: 2020 /3/16

متوفر على النت:2020/6/11

الكلمات المفتاحية :

بريكس

الافاق المستقبلية

الملخص

يركز هذا البحث على التحديات التي تواجه تكتل بريكس وتأثيرها في تحديد الآفاق المستقبلية للتكتل، إذ يواجه تكتل بريكس كقوى فاعلة في النظام العالمي جملة من التحديات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات، هي التحديات الداخلية: المتمثلة بـ (التحديات السياسية، التحديات الاجتماعية، التحديات البيئية) التي يمكن أن تؤثر على دور التكتل في النظام العالمي؛ والتحديات البينية: تتمثل في كيفية التوفيق بين المصالح المتباينة لأعضاء التكتل، وأهمها (المشاكل الحدودية والنزاعات الإقليمية بين دول التكتل، أختلاف الأنظمة السياسية لدول بريكس، التباعد الجغرافي بين دول بريكس، طغيان النزعة النتافسية بين دول بريكس على المناطق الإستراتيجية مثال على ذلك "منطقة آسيا الوسطى"، مبادرة الحزام والطريق الصينية..الخ) ؛ والتحديات الخارجية (العالمية): المتمثلة بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، وهي تعد الأكثر أهمية في تحديد مستقبل التكتل، وبناءا على ذلك تم طرح ثلاثة مشاهد يتم من خلالها تقيم الإدوار التي يمكن أن يمارسها هذا التكتل في النظام الدولي خلال المستقبل القريب، وهي: المشهد الأول: تراجع دور تكتل بريكس لصالح قوى أخرى في النظام الدولي، المشهد الثاني: صعود تكتل بريكس كقوة بديلة للقوة الغربية في النظام الدولي، المشهد الثالث: تكتل بريكس أحد القوى الفاعلة في نظام عالمي متعدد القطبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشهد الثالث أقرب للتحقق، إذ أن تكتل بريكس أحد أهم الاقطاب المرشحة لقيادة النظام العالمي المتعدد القطبية المقبل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

يعد صعود تكتل بريكس من أهم ملامح العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك بفعل مقوماته الجغرافية والاقتصادية والعسكرية، التي يمكن أن تحوله إلى قطب عالمي ينافس القطب الغربي، فضلا عن احتفاظه بأكبر احتياطي من النقد الأجنبي، كما أنه يضم خمس دول من مختلف قارات العالم بينها دولتين في مجلس الأمن الدولي هما (روسيا والصين)، لكن بالرغم من ذلك هناك جملة من المعوقات والتحديات التي تعرقل صعود هذا التكتل، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة اقسام هي: تحديات داخلية، وبينية، وخارجية (عالمية)، وعلى هذا الاساس تم طرح ثلاثة مشاهد يتم من خلالها تقيم الإدوار التي يمكن أن يمارسها هذا التكتل في النظام العالمي.

أولاً: مشكلة البحث

تكمن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الأتي: ما التحديات التي تواجه تكتل بريكس

*الناشر الرئيسي : E-mail : zainab@gmail. Com

وآفاقه المستقبلية ؟ وتتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة ثانوية مثل:-

1. ما طبيعة التحديات التي تواجه تكتل بريكس بحيث تقلل من تأثيره في النظام العالمي؟.
2. ما الآفاق المستقبلية لتكتل بريكس ؟.

ثانياً: فرضية الدراسة

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:-

1. تمثل التحديات التي تواجه تكتل بريكس ومنها التحديات العالمية المتمثلة بالهيمنة الأمريكية على النظام العالمي أبرز المعوقات التي تحد من صعود التكتل كأحد القوى الفاعلة في نظام عالمي متعدد القطبية.
2. يمكن وضع رؤى مستقبلية لتكتل بريكس تتمثل بـ (صعود التكتل، تراجع التكتل، بروزه كقوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية).

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تكتل بريكس سواء كانت بينية أو داخلية أو خارجية (عالمية)؟.
2. وضع رؤية مستقبلية لما سيكون عليه تكتل بريكس خلال السنوات القادمة.

رابعاً: حدود منطقة الدراسة

تتمثل بالحدود المكانية والزمانية

1. **الحدود المكانية:** لايمكن وضع حدود مكانية محددة، لأنه يُعد تكتل عابر للقارات ومحتمل أن يضاف اليه دول بالمستقبل أو خروج أحد دول التكتل، لكن يمكن القول أنه يشمل عدة دول واضحة المعالم جغرافياً وهي (الصين، روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا).
2. **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية في بداية نشوء تكتل البريكس منذ (2006 _ 2020) وأعتماد البيانات حسب المتوفر من الجهات الرسمية.

خامساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة لتحقيق غايتها وصولاً للنتائج العلمية المطلوبة على عدد من المناهج المعتمدة في الدراسات الجغرافية السياسية ومنها:

أ. **المنهج التاريخي:** يركز على دراسة الجذور التاريخية لظهور التكتلات الاقتصادية ومنها تكتل بريكس الاقتصادي لمعرفة الاساس الذي أدى إلى تشكيله.

ب. **المنهج التحليلي:** وهو أحد المناهج المعتمدة في دراسة الجغرافية السياسية ويعتمد على العامل الجغرافي والاقتصادي والسياسية والعسكري والاجتماعي وتحليل قوة الدولة والدول التي شكلت تكتل بريكس الاقتصادي.

ت. **المنهج الاستشراقي:** لأعطاء نظرة مستقبلية لتكتل بريكس من خلال معرفة دور التكتل في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية العالمية.

سادساً: هيكلية الدراسة

ارتأت الباحثة تقسيم على مطلبين تسبقهما مقدمة عامة، إذ يركز المطلب الأول على التحديات التي تواجه تكتل بريكس، أما المطلب الثاني فيركز على الآفاق المستقبلية لتكتل بريكس، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات وقائمة بالمصادر والمراجع.

تمهيد

يمكن تقسيم التحديات التي تواجه تكتل بريكس كقوى فاعلة في النظام العالمي إلى ثلاثة مجموعات هي: التحديات الداخلية، التحديات البينية، والتحديات الخارجية (العالمية)، وسيتم توضيحه في المطلب الأول من هذا البحث، أما في المطلب الثاني فسيتم توضيح الآفاق المستقبلية لمكانه تكتل بريكس في النظام العالمي، إذ حقق تكتل بريكس الكثير من الانجازات على كافة الصعد ويأتي في مقدمتها الأنجازات الاقتصادية الكبيرة التي حققها في الآونة الأخيرة، كالمساهمة في إصلاح المؤسسات المالية العالمية، وتحقيق معدل نمو سريع، وتجاوز الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بإقل ضرر ممكن، وكذلك الأدوار السياسية الإيجابية التي حققها في الآونه الأخيرة كحل الصراعات الدولية الحديثة بطرق سلمية في إطار

مجلس الأمن الدولي والتي سمحت له بأن يكون على قدم المساواة مع الدول العظمى، إلا أنه يواجه جملة من العقبات أو التحديات التي يمكن أن تحد من أدائه الذي ينعكس سلبياً على مستقبل التكتل، وعليه يمكن دراسة الموضوع وفق المطالب الأربعة الرئيسة:

المطلب الأول: التحديات الداخليةالتي تواجه تكتل بريكس: تواجه دول بريكس جملة من المشاكل والتحديات الداخلية التي يمكن أن تؤثر على دور التكتل في النظام العالمي، ويمكن إيجاز أبرز هذه التحديات فيما يلي:

اولاً: التحديات السياسية: أن من أبرز التحديات التي تواجه دول تكتل بريكس على الصعيد السياسي، هي أنتشار الفساد السياسي الناتج عن ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات، بسبب سيطرة بعض المسؤولين الحكوميين النافذين في الدولة على القرارات المصيرية وتمتعهم بسلطات إستثنائية وفرص كثيرة لإلتماس الرشوة، ونهب الثروث العامة مما يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني وتهميش دور المؤسسات العامة، كذلك عدم وضوح القوانين وإنعدام الشفافية فيها مما يجعلها قابلة للتفسير بشكل خاطئ، فضلاً عن جمود الأنظمة والتشريعات، وضعف شديد في أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية [1]، وهو ما أنعكس بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية لدول بريكس واستدامة نموها، وأثبتت العديد من الدراسات بإن المزيد من الفساد يرافقة تباطؤ في النمو الاقتصادي وضعف فرص جذب الاستثمار وفقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل مصدراً مهماً في خلق فرص العمل وإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم أنعكس تزايد المشاكل السياسية والصراعات الداخلية في دول بريكس، سلبياً على سمعت التكتل على المستوى العالمي [2]، إذ تم تصنيفها من قبل منظمة الشفافية الدولية من بين (180) دولة حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2014 ـــــ 2018)، الجدول (1)، والشكل (1)، إذ تحتل مجموعة بريكس المراتب الأخيرة، التي تعكس الدول الأكثر فساداً في العالم.

الجدول (1)

مستويات الفساد في القطاع العام لدول بريكس للفترة (2014 – 2018).

الدول	2014	2015	2017	2018
البرازيل	69	76	96	105
روسيا الإتحادية	136	119	135	138
الهند	85	76	81	78
الصين	100	83	77	87
جنوب إفريقيا	76	61	71	73

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على

- Transparency International Organization, Corruption Perceptions Index 2014 - 2018, Transparency International, www.transparency.org/cpi2018

الشكل (1)

مستويات الفساد في القطاع العام لدول بريكس للفترة (2014 . 2018).

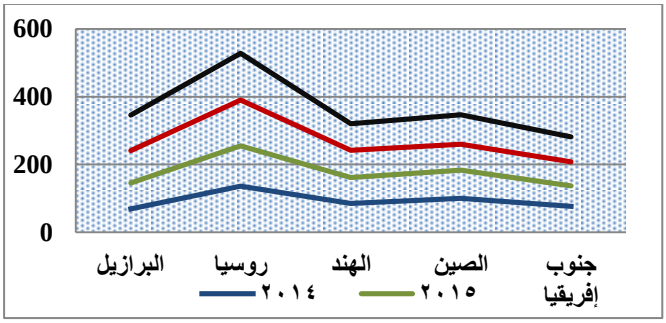

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1).

يتضح من الجدول السابق، تفاقم ظاهرة الفساد السياسي في معظم دول بريكس في عامي (2017 ـــ 2018) مقارنة بعامي (2014 ـــــ 2015)، كما يتضح أن روسيا والصين هما الأكثر فساداً بين دول بريكس، وربما يعود السبب لهيمنة الأنظمة ذات المركزية الشمولية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي في كل منهما، ومن ثم أنعكست الأثار السلبية الناجمة عن الفساد السياسي

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

سلبياً على نمو اقتصاديات التكتل، وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول، وما يترتب على ذلك من تحديات (كالفقر، البطالة، التخلف..الخ)، وبالمقابل تُعد دولة جنوب إفريقيا أقل فساداً.

ثانياً: التحديات الأجتماعية: بالرغم من أن تكتل بريكس حقق قفزات اقتصادية كبرى ساعدته في أن يصبح قوى فاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، بفضل نموه الاقتصادي السريع، وناتجه المحلي الأجمالي الذي تجاوز (22.23%) في عام 2018 [3]. وأصبح على قدم المساواة مع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، إلا أن هذا النمو الاقتصادي لم ترافقه تنمية شاملة، إذ أن هناك تباين كبير على مختلف المستويات (الاقتصادية، الديمغرافية، الجغرافية، والأجتماعية) بين الجهات والإقاليم المختلفة داخل دول مجموعة بريكس، ومن ثم أصبحت هذه الدول تواجه جملة من التحديات وهي تحديات مشتركة في معظمها بين الدول الخمس [4]، إذ تعاني **روسيا** من مشكلات بشرية بحاجة لحلول مستعجلة، فيما يخص الجانب (الجغرافي ـــ السكاني)، حيث يتمركز حولي (70 %) من السكان الروس في الجزء الغربي الأوروبي (تحديداً في العاصمة موسكو ومدينة سان بطرسبرغ)، على حساب فراغ واسع موجود في الجزء الآسيوي يشكل نسبة (95 %) من المساحة الكلية لروسيا، ويعود ذلك إلى سوء التوزيع الديموغرافي وعدم توظيف الجغرافية بشكل مخطط ومدروس، مما يؤدي إلى إضمحلال القوة وتحول هذه الجغرافية إلى عبء ثقيل بسبب عدم القدرة على إستثمارها أو توضيفها بالشكل الأنسب، لذا فأن الأستمرار في إهمال العلاقة ما بين توزيع السكان والمساحة لهذا الحد، يؤدي إلى تراكمات واسعة قد تنعكس بشكل كلي على الاقتصاد الروسي بالتحديد وكافة قطاعات الدولة بشكل عام في ظل تكتل بشري كبير داخل مناطق صغيرة مقابل وجود مساحات شاسعة من روسيا غير مستغلة، فعلى الرغم من إنخفاض درجات الحرارة في بعضها، الا أنها قابلة للتوظيف والإستثمار البشري سواء في مجال الزراعة أو الصناعة لاسيما في ظل تطور برنامج التعديل المناخي والهندسة البيئية القادرة على تهيئة ظروف مؤاتية للزراعة والصناعة والمعيشة [5]، بينما تعاني **الصين** من المشكلات الديمغرافية والتنوعات الأثنية، فهي تتكون من اكثر من (56) عرق وقومية ومن أهمها (قومية الايغور المسلمة) التي تحكم نفسها ذاتياً في إقليم شنغ يانغ، وقد خاضت هذه الفئة مشكلات عديدة مع الحكومات الصينية المتعاقبة منذ القرن السابع عشر حتى الآن، ومن جانب أخر يلاحظ أن الكتلة السكانية البشرية الصينية بدأت تظهر عليها ملامح الشيخوخة المفرطة بثقل سكاني تجاوز المليار نسمة، وربما يعود السبب في ذلك إلى سياسية الطفل الواحد التي تبناها الحزب الشيوعي منذ (1978)، كما تفاقمت الفجوة في مستويات المعيشة والتطور الاقتصادي بين النطاق الساحلية المتقدمة والمناطق الداخلية والريفية المتخلفة، مما أدى إلى ظهور مشكلة الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية بسبب توفر الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة فيها مقابل ضعفها في مناطق القرى والأرياف التي تعاني بنسبة عالية من التخلف في جميع المستويات، وما يسببه ذلك من ثقل وضغط كبيرين تعاني منه المدن الرئيسة، كما تواجه الصين معضلة بالغة الخطورة والتعقيد تتمثل في كيفية إيجاد توازن بين سرعة النمو السكاني والتأكل في حجم الموارد نتيجة التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، فضلاً عن تفشي الأمراض والأوبئة، الفقر، البطالة، التخلف، انخفاض مستوى التعليم..الخ، كذلك أزمة الطاقة والعمل على تأمين مصادر بديلة لها، في حين تُعد **الهند** أكبر منطقة لتركز الفقراء في العالم، وعلى الرغم من تحسن مستوى دخل الفرد النسبي الذي شهده في السنوات الأخيرة، إلا أنه بعيد جداً عما هو عليه في الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى جمود هيكل العمالة في قطاعات الاقتصاد الهندي، كما تعاني الهند من أنتشار الأوبئة والأمراض والمياه الملوثة وأزمة الطاقة، وقد عملت الهند على الحد من هذه المشاكل الاقتصادية والتنموية إلا أنها لم ترتقي إلى مستوى الكفاءة [6]، وإذا كانت **جنوب**

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

إفريقيا قد قضت على آثار الفصل العنصري في جانبه السياسي، فإن التحديات التي تواجهها الدولة ما بعد (الأبارتايد)* وبقوة هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فالنظام العنصري هو الذي كان وراء إنتاج مثل هذه التنمية المشتركة من فوارق بين الأغنياء والفقراء، فهناك فئة من الناس تمتلك المصانع والمزارع وتعيش في مدن تضاهي أوروبا في تنظيمها وخدماتها، في المقابل هناك أغلبية ساحقة تعيش الفقر والحرمان والجهل، وربع سكان جنوب إفريقيا أو أكثرهم من العاطلين عن العمل ويعيشون بدخل يومي محدود (دولار واحد)، وهم بذلك يعادلون افقر الفقراء في العالم رغم أنها من الدول الخمس التي تدعى إلى الأجتماع السنوي لقمة الدول الثمانية الأغنى في العالم وهي أيضاً من دول العشرين، كما إن معدلات البطالة في جنوب إفريقيا لاتزال مرتفعة وتفاوت مستويات الدخول بين البيض والسود، حيث يحصل البيض على ستة أضعاف دخل السود، ونسبة البطالة بين البيض أقل من (7%) مقابل أكثر من (28%) للسود ولايزالون البيض يتمتعون بأوفر الحظوظ في التعليم الذي يعتبر سيئاً بالنسبة للغالبية (السود)، ومن أخطر أثار التفاوت الاقتصادي أرتفاع معدل الجريمة، أنتشار واسع للأيدز والامراض المزمنة مما يشكل تهديدا حقيقيا كبير لمستقبل جنوب إفريقيا كدولة تسعى إلى التقدم والتطور، أما بالنسبة للبرازيل، فعلى الرغم من أنها حققت قفزة اقتصادية كبرى لكن هذه النمو الاقتصادي لم ترافقه تنمية شاملة، إذ أن هناك تباين اقتصادي بين الجهات والإقاليم الداخلية ومن ثم أصبحت تواجهه جملة من التحديات أبرزها، تفاوت في توزيع قيمة الدخل الفردي بين الولايات البرازيلية بل داخل ذات الولاية، تفاوت في الملكية والمردودية الفلاحية، سيطرة الرأسمالية الأجنبية على القطاعات الإنتاجية الوطنية مما يجعل البرازيل خاضعة للتبعية الأجنبية الأوروبية والأمريكية، واحتكار ولايات الجنوب الشرقي والمناطق الساحلية للثروة الاقتصادية والمالية بينما ينتشر الفقر والبطالة والأمية في المناطق الداخلية والشمالية (فالأحياء الراقية إلى جانب أحياء الصفيح)، مشكلة المديونية والتضخم .[7].

ثالثاً: التحديات البيئية: تُعد البيئة مُستودع المواد والخزان الشامل لعناصر الثروة الطبيعية المُتجددة وغير المتجددة، لذا أصبح بإمكان المشاكل البيئية تهديد الأمن العالمي من خلال التأثير في الأنتعاش الاقتصادي والعدالة الإجتماعية، ونجد اليوم ثمة إتجاه أكثر بروزاً نحو إدراك ذلك بعد أن بات العالم يواجه مصيراً ومستقبلاً واحداً وتحديات أمنية جديدة شكلت قفزة في مفهوم الأمن، ومن أبرزها مشكلات خاصة بالبيئة والصحة العامة وإهدار الموارد البشرية [8]، وأصبحت المتغيرات البيئية التي صارت تتجاوز بسرعة الحدود الجغرافية من أهم التحديات التي ستؤثر على اقتصاديات تكتل بريكس، فهي من بين الدول التي تعرف نسب عالية من التلوث تمثل مايقارب ثلثي المعدل العالمي، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسب نتيجة لأهتمام هذه الدول بزيادة نموها على حساب البيئة، وهو ما له عواقب وخيمة على البيئة[9]، الجدول (2).

الجدول (2)

مجموع إنبعاثات غاز (Co_2) لدول بريكس مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية (مليون طن) للسنوات (2005، 2010، 2018).

الدولة	2005	2010	2018
البرازيل	347.3	419.8	529.8
روسيا الإتحادية	1615.1	1670.5	1705.3
الهند	1222.6	1719.7	2238.4
الصين	5897.0	8776.0	1291.90
جنوب إفريقيا	416.9	474.1	489.8

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

تكتل بريكس	9498.9	13060.1	6255.2
الولايات المتحدة الأمريكية	5789.7	5395.5	5254.3

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: الأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، السلسلة (V)، العدد (42)، نيويورك، 2018، ص (33، 69، 133، 171، 257، 261).

يتضح من الجدول إعلاه، أن دول تكتل بريكس تسهم بإنبعاث كميات كبيرة من غاز (Co_2) لاسيما في عام 2010 وهذا له أضرار كبيرة على البيئة ومن ثم ينعكس سلباً على اقتصادات دول بريكس، وتُعد الصين الأكثر أنبعاثاً لغاز (Co_2) بين دول بريكس، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات الاقتصادية التي تقوم على الصناعات الإستخراجية، والتركيز على التصنيع من إجل تحقيق نمو سريع، والتوسع في استخدام الطاقة الضارة بالبيئة والتي من الصعب التوصل إلى حلول دولية حاسمة بشأنها، وهو ما يؤثر سلباً على البيئة، ومن ثم يحد من نموها الاقتصادي، وبالمقابل تعد البرازيل أقل انبعاثاً لغاز (Co_2)، وهذا ما يجعلها عرضة للضغط والابتزاز من قبل الدول الآخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من أجل الحد من أضرار الثلوث البيئي.

المطلب الثاني: التحديات البينية التي تواجه تكتل بريكس: بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه تكتل بريكس، هناك تحديات بينية تتمثل في كيفية التوفيق بين المصالح المتباينة لأعضاء المجموعة، لاسيما أن الأولوية دائما معطاة لتعزيز المصالح الوطنية على حساب مصلحة التكتل وهو ما يشكل عقبة أمام العمل المتضافر في هذه المجموعة، فعلى الرغم من الأهداف والتطلعات المشتركة، توجد تحديات كبيرة قد تعيق تقدم هذا التكتل في المستقبل، ويمكن يجاز أهم هذه التحديات فيما يلي:

اولاً: المشاكل الحدودية والنزاعات الإقليمية: تواجه دول بريكس تحديات كبيرة تحد من صعودها بوصفها قوة عالمية، وأن إحدى أهم هذه التحديات هي مسالة علاقاتها مع جيرانها، إذ لديها نزاعات إقليمية جادة مع أغلبية الدول المجاورة لها، فتواجه الصين مسألة "ترسيم الحدود" مع جيرانها في أكثر من جهة ومع أكثر من دولة، فهناك النزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي حول جزر (سينكاكو Senaku)، والنزاع الحدودي مع الهند الذي مر بتجربة مواجهات مسلحة في الستينيات من القرن الماضي، وبدأ منذ العام 2005 حوار مشترك بينهما (الصين والهند) حول قضايا مختلفة منها السيطرة على الأراضي وإدارة الحدود التي تمتد عبر فسحة الهملايا، فضلاً عن النزعات الأنفصالية في إقليم التبت [10]، وهناك النزاع مع تايوان الذي دفع الصين إلى تعزيز قدراتها العسكرية على طول شواطئها الجنوبية الشرقية، حيث نصبت عليها مايقارب (450) صاروخ بالستي من طراز (6 -CSS) كما أن هنالك نحو (1500) صاروخ صيني قصير ومتوسط المدى موجها نحو عمق الأراضي التايوانية، ويضاف إلى ذلك النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، الدائرة بين الصين وكل من ماليزيا والفلبين وفيتنام [11]، أما بالنسبة للهند فانها تواجه مشاكل مع باكستان على أمتداد حدودها الغربية، وقد أدى الصراع بين باكستان والهند حول إقليم كشمير إلى التأثير المباشر والغير المباشر على العلاقات الثنائية للهند وباكستان مع دول المنطقة والعالم ككل، حيث أراد كل منهما استقطاب الدول الأخرى في الإقليم، كما سعت كل من الدول الإقيمية وخاصة المعنية بالقضية الكشميرية (الهند ـــ الصين ـــ باكستان)، إلى التنافس حول من يؤثر أكثر في المنطقة، وتمثلت أكثر التهديدات خطورة على أمن الهند ووحدة أراضيها في مساعدة الصين العسكرية والنووية والصاروخية لباكستان في (جو عام) من الصداقة تمتد جذورها إلى الستينيات من القرن الماضي، والإمتيازات الصينية المتزايدة في النيبال وبنغلادش وإحتمال تقدم البحرية الصينية في المحيط الهندي عبر التسهيلات في ميانمار وجزر الكوكوس، فضلاً عن بناء ميناء جوادور الجديد في باكستان، أما روسيا ونظرا

لإتساع المساحات الشاسعة وتقاسم الحدود مع العديد من الدول في أوروبا وآسيا، فقد شهدت العديد من هموم رسم الخرائط، نزاع على السيادة مع اليابان على "**جزر الكوريل الجنوبية**" وهناك نزاع مع الصين حول الجزر الواقعة عند التقاء نهري(آمور وأوسوري) وفي نهر أرغون [12]، فضلاً عن خطورة الوضع الديموغرافي في (شرق سيبيريا)، إذ يعيش حوالي ستة ملايين من الروس، وعلى الجانب الأخر من الحدود يعيش حوالي (120) مليون صيني، ومن ثم فأن هذه المسألة تشكل خطراً وتهديداً لروسيا من حيث أن الانفجار السكاني الصيني لابدّ وأنّ يدفع الصين إلى التمدد الجغرافي (التوسع السلمي) لتخفيف الضغط السكاني فيها، وهو ما قد يدفع الصين في المستقبل إلى مطالبة روسيا الاتحادية بأسترجاع أراضيها في الشرق الأقصى [13]، أما بالنسبة للنزاعات الإقليمية، فنلاحظ وجود تباين في المواقف بين روسيا والصين حول قضية جنوب آسيا، حيث الصراع (الهندي - الباكستاني) الذي أخذ طابع نووي، فالصين دعمت باكستان ضد الهند لكي تضعف القوة الهندية وتشغلها عن الأنصراف إلى الخلافات الحدودية (الصينية - الهندية) كما تحاول عرقلة بروز الهند كقوة آسيوية تنافس الصين، أما روسيا فإنها دعمت الهند وزودتها بالأسلحة لكي تكون عامل ضغط تستخدمها روسيا ضد الصين بحيث تجعل من الهند قوة موازية للصين في آسيا [14].

ثانياً: أختلاف الأنظمة السياسية لدول بريكس: تتميز البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا بأن لديها أنظمة سياسية مختلفة، إذ أنها تتراوح بين نظام أستبدادي بقيادة حزب واحد وهو (الحزب الشيوعي) في كل من روسيا والصين، وديمقراطيات متعددة الأحزاب في كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وقد أدى هذا الأختلاف إلى صعوبة التنسيق بينهم [15].

ثالثاً: التباعد الجغرافي بين دول بريكس: أدى التباعد الجغرافي إلى ضعف التجارة البينية لدول بريكس، الشكل (2)، نتيجة لأرتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار على حساب دول التكتل، ومن ثم تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التجاري [16].

الشكل (2)

حجم التبادل التجارة بين دول مجموعة بريكس في العام 2012.

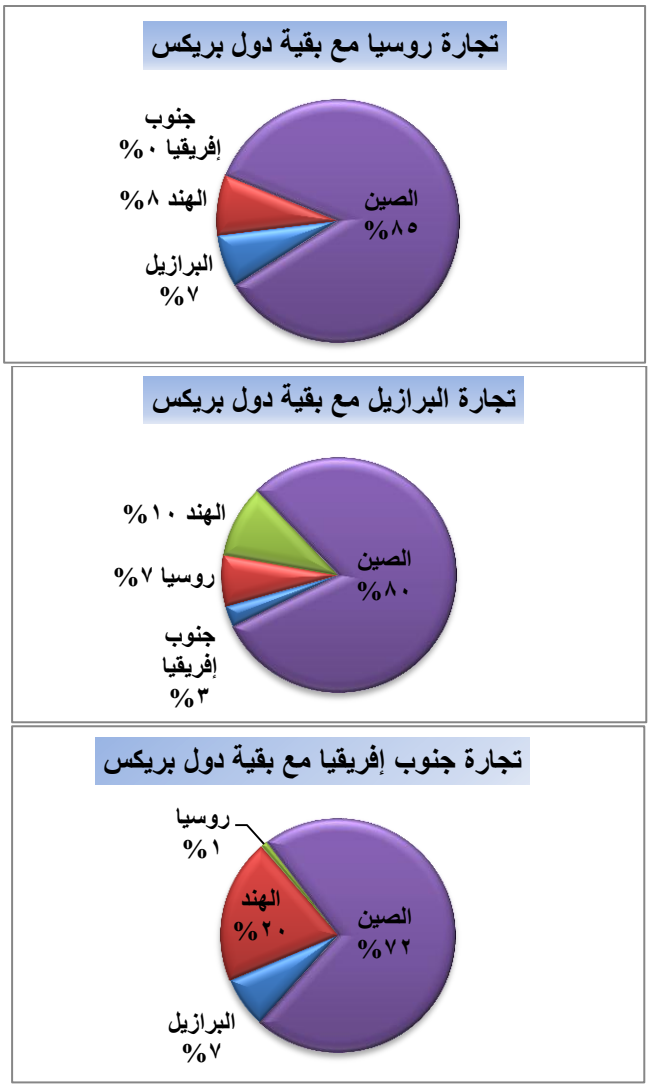

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

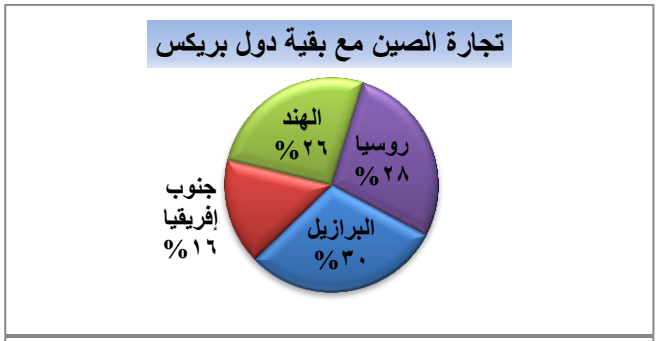

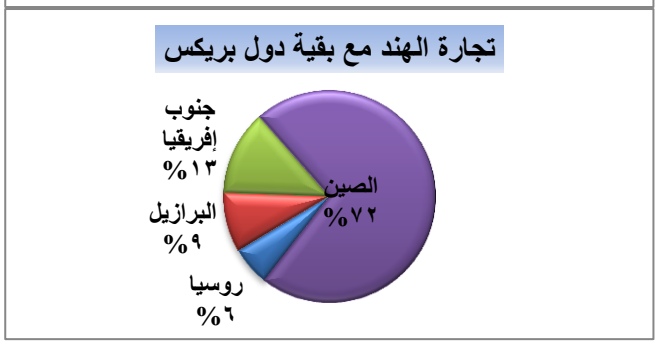

THE SOURCE: BRICS Trade Policies, Institutions and Areas for Deepening Cooperation, Centre for WTO Studies Indian Institute of Foreign Trade IIFT Bhawan, Qutab Institutional Area, New Delhi - 110016, March 2013, p21.

من خلال الأشكال السابقة يمكن القول، بأن الجغرافية هي من أهم الثوابت التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين دول بريكس، إذ يرتفع حجم التبادل التجاري بين الدول المتجاورة جغرافياً (روسيا، الصين، الهند) بصورة أفضل عن تجارتها مع الدول البعيدة جغرافياً لاسيما (البرازيل وجنوب إفريقيا)، ويعود السبب في ذلك لبعد المسافة وأرتفاع تكاليف النقل، ومن ثم أصبحت هذه الدول تبحث عن بديل قريب لتصريف منتجاتها، فعلى سبيل المثال، اتجهت روسيا نحو دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشرق أوروبا فضلاً عن الصين والهند، بينما اتجهت البرازيل نحو دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والاتحاد الأوروبي فضلاً عن بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط أي نحو الدول المجاورة لها في المحيط الإقليمي، في حين تُعد الصين المحور الرئيسي في التجارة البينية لدول بريكس، إذ ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع دول المجموعة وهوما يدل على مكانتها المتميزة في تكتل بريكس.

رابعاً: طغيان النزعة التنافسية بين دول بريكس على المناطق الإستراتيجية (آسيا الوسطى أنموذجاً): أن الصراع القائم بين روسيا والصين حول منطقة آسيا الوسطى، ينطلق من الرؤية الروسية للمنطقة، إذ تمثل هذه المنطقة المجال الحيوي والفناء الخلفي لروسيا، وتتمتع بإمكانيات اقتصادية وعسكرية كبيرة، فضلاً عن موقعها الجيواستراتيجي المهم والمؤثر لارتباطها بأكثر من قارة ولوقوعها على الطرق الرئيسية التي تربط آسيا وأوروبا، لذا أصبحت هذه المنطقة تحظى بأهمية كبيرة في الإستراتيجيات الدولية وشكلت نقطة أساسية في التنافس الدولي على مناطق النفوذ، وترى روسيا أن هذه المنطقة هي جزء من الأرث السوفيتي لذا يجب إخضاعها للنفوذ والسيطرة الروسية ومنع نفوذ أي قوة أخرى إليها، بينما أتخذت الصين من (آسيا الوسطى) عمقاً إستراتيجياً لها ضدّ محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التوسيع في قارة آسيا بصورة عامة وآسيا الوسطى تحديداً، وملجأ مهم ومؤثر من أجل ضمان إستمرار تطورها الاقتصادي والعسكري، نظراً لما تحتوية هذه المنطقة من إمكانيات يمكن أن تُسهم في سدّ النقص الذي يمكن أن يصيب الاقتصاد الصيني، لذا سعت الصين منذ أستقلال هذه الجمهوريات، إلى تطوير علاقاتها معها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أهمها [17]، الحصول على الموارد الاقتصادية للمنطقة، وسوق كبيرة لتصريف البضائع والمنتجات الصينية رخيصة الثمن، وفي الوقت ذاته منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأسواق، كما أن الصين لديها الكثير لتقدمة لدول آسيا الوسطى مقارنة بروسيا وأكتسبت نفوذاً سياسياً في المنطقة من خلال تجارتها وأنشطتها الإستثمارية فضلاً عن مبادرة (الحزام وطريق الحرير الجديد) التي من المحتمل أن توجه هذه الدول نحو الصين أكثر من روسيا [18]. وهو ما أثار المخاوف الروسية من إحتمال أن يكون للصين دوراً بارزاً في منطقة آسيا

الوسطى، والتي تعدها روسيا مناطق نفوذها، ومن جانب أخر يوجد تعاون روسي _ صيني في إطار منظمة شنغهاي (تأسست في العام 1996 وتضم دول آسيا الوسطى، كازاخستان، أوزبكستان، طاجكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، أذربيجان بالإضافة إلى روسيا والصين) لأبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن آسيا الوسطى والحفاظ على الأستقرار النسبي فيها [19]، الخريطة (7)، وعليه يمكن القول أنه وبالرغم من أن روسيا بدأت تفقد دورها الذي كان مهيمناً في آسيا الوسطى معظ قيام دول المنطقة ببناء علاقات مع الدول الجاورة (كالصين، الهند، إيران) [20]، إلا أن مصالحها هي الأعمق، وأن نفوذها هو الأقوى في آسيا الوسطى، في حين تمتلك الصين فرص كبيرة للتقدم فيها كمنطقة نفوذ مهمة، وهو ما سيجعلها ميداناً للتنافس والصراع (الروسي، الصيني، الأمريكي)، ولكن ليس في مصلحة روسيا أو الصين أن ترتبط حركتهما بخيار إستراتيجي واحد فتكون خاضعة للطرف الأخر أو تصبح المواجهة بينهما حتمية، فأن علاقة الشراكة تنطوي على مضمون سياسي، كما إنها أبعد من أن تكون خطة لتنسيق العلاقات الثنائية حيال جملة من القضايا الدولية [21].

الخريطة (1) دول آسيا الوسطى.

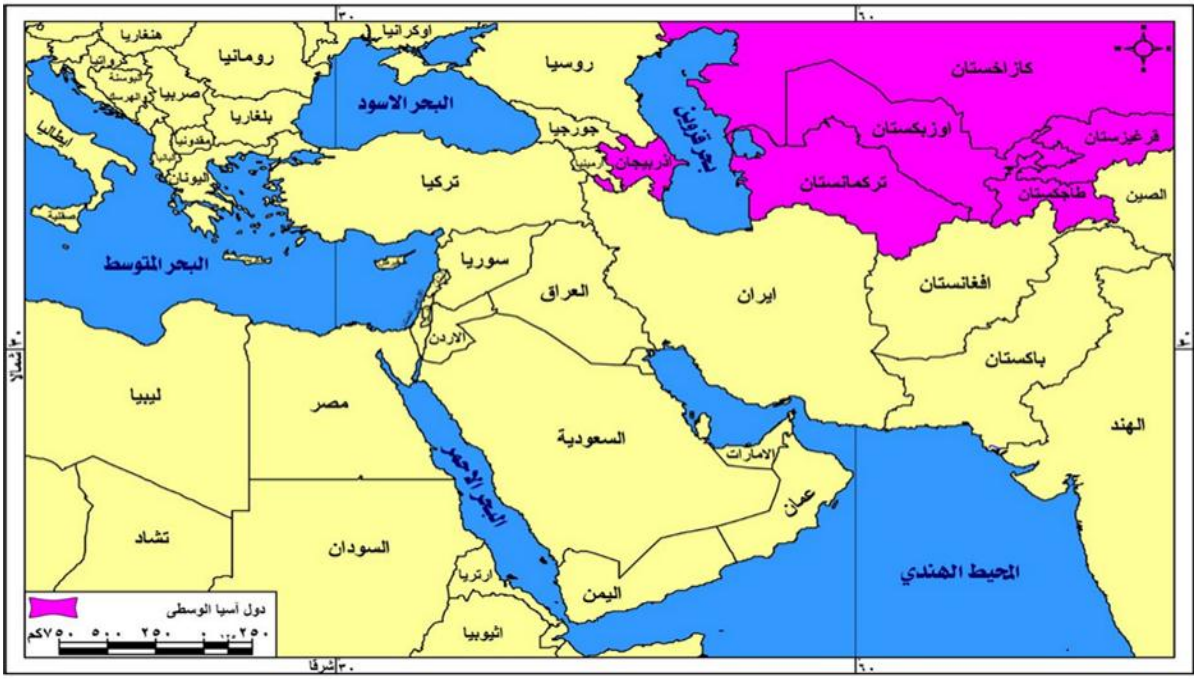

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: حسام الدين جاد الرب، الجغرافية السياسية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2008، ص125.

خامساً: المصالح المتناقضة والأولويات المتباينة بين دول بريكس: وعلى رأسها قضية (إصلاح مجلس الأمن الدولي)، إذ يتألف مجلس الأمن الدولي من (15 عضواً) من بينهم خمسة أعضاء دائمون العضوية وهم (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وفرنسا)، فيما يتم أنتخاب أعضاء أخرين (كأعضاء مراقبين) من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين، ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، إذ يمكنه أن يقوم بتحقيقات، وتقديم توصيات، وفرض عقوبات، كما يمكنه أن يقوم بعمل عسكري ضدّ أي معتدي.

تمتلك الدول الخمس في تكتل بريكس طموحات إقليمية وعالمية، لكن توزيع المقاعد في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة مازال يعكس التسويات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ومن ثم تدعو كل من (روسيا والصين)

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

إلى المحافظة على الوضع القائم، وهذا من شأنه أن يُقصي الديمقراطيات الثلاث (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) عن مجلس الأمن، الأمر الذي يشكل مصدراً لتوترات الدبلوماسية بين هذه الدول وربما يُهدد مستقبل التكتل، وقد عُرف عامي (2010_2011) بعامي الدبلوماسية المخصَّصة لدول بريكس بحيث شغلت الدول الخمس مقاعد في مجلس الأمن الدولي (روسيا والصين عضوين دائمين، فيما كانت البرازيل والهند وجنوب إفريقيا أعضاء مراقبين)، بينما لم يكن (للبرازيل والهند وجنوب إفريقيا) في عامي (2012 ـــ 2014) كما في العام 2015، مقعد في هذه الهيئة العليا للحوكمة العالمية، وفي إطار منظمة التجارة العالمية، يمكن القول بأن مجموعة بريكس غير موحدة بشأن المفاوضات التجارية، حيث تُسبب المفاوضات بشأن المنتجات الزراعية أختلافات بين دول المجموعة، إذ تتعارض مصالح البرازيل وجنوب إفريقيا وهما عضوان في مجموعة (كيرنز Cairns) التي تدعو إلى تحرير التجارة الزراعية وتضم (19) دولة نامية ومتطورة، مع مصالح الصين والهند كونهما عضوين في (G33) أو (مجموعة أصدقاء المنتجات الخاصة) التي تدعو إلى فرض قيود على فتح الأسواق أمام تجارة المنتجات الزراعية، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فتلتقي مصالح جنوب إفريقيا والبرازيل مع الهند ضدّ الصين، يتطلب تحالف هذه الدول مع غيرها من الدول في حلف (أمنَا ـــ 11 ، AMNA-11) ضمن منظمة التجارة العالمية، لأتخاذ التدابير الأزمة للحد من فتح الأسواق أمام تجارة المنتجات الصناعية [22].

سادساً: مبادرة الحزام والطريق الصينية: تم إطلاق مبادرة الحزام والطريق لأول مرة في عام 2013، وهي عبارة عن برنامج عالمي تقوده الصين مستوحى من طريق الحرير القديم، ويهدف إلى تعزيز التواصل والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وكانت المبادرة تحمل أسم (حزام واحد طريق واحد One Belt One Road)، وفي عام 2017 استخدمت بكين لأول مرة مصطلحاً جديداً للإشارة إلى المبادرة، وهو (مبادرة الحزام والطرق Belt and Road Initiative)، ويتكون "الحزام" من مشاريع برية تربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، بينما يشير "الطريق" إلى مشاريع مرتبطة بطرق بحرية تربط الصين بإفريقيا والشرق الأوسط عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، وقد وصف الرئيس الصيني (شي جين بينغ) مبادرة الحزام والطريق بأنها "مشروع القرن"، إذ أنها أهم مبادرة عالمية للصين في القرن الحادي والعشرين، ونجحت الصين منذ اطلاق المبادرة حتى يناير 2018، في جذب (75) دولة و(35) منظمة دولية للإنضمام إلى المبادرة التي تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا، بل يمتد نطاقها لتشمل إستراليا ونيوزلندا، الجدول (1)، وتضم الدول المشاركة في المبادرة (62,3%) من إجمالي سكان العالم، ونحو (35.3%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [23].

تنطوي مبادرة الحزام والطريق على أهمية كبيرة بالنسبة للدول المشاركة بها، إذ إنها تعزز مكانة كل دولة من هذه الدول كشريك تجاري للصين صاحبة الاقتصاد الإسرع نمواً على مستوى العالم في الوقت الحالي، لذا تُعد المشاركة في المبادرة فرصة كبيرة لهذه الدول للحصول على حصة من أسواق الواردات الصينية لتلبية احتياجات أسواقها المحلية، وفرصة لدمج اقتصاد كل دولة مشاركة في الموجة الجديدة من العولمة التي تؤدي الصين دوراً محورياً فيها لاسيما أن المشاركة في المبادرة تربط اقتصادات هذه الدول بالصين وببعضها البعض أيضاً مما يساعدها على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بكل منها ويمكنها من تبادل الخبرات وتنفيذ المشرعات والمبادرات المشتركة لاسيما في مجالات البنية التحتية، كما تسهم في زيادة قدرة الدول المشاركة على توليد المزيد من فرص العمل بما يعزز قدرتها على توليد المزيد من فرص العمل بما يعزز قدرتها على مواجهة مشكلة البطالة، إذ تشير بعض البيانات إلى أن حجم فرص العمل التي ولدتها مشروعات المبادرة في عام 2016 بلغ نحو (180) ألف فرصة عمل جديدة، كما

حققت الدول المشاركة في المبادرة تحسناً ملحوظاً في نسب مساهمتها في الصادرات العالمية [24]، الشكل (3).

الجدول (3) الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق.

المنطقة	الاقتصاد
شرق آسيا	الصين، منغوليا
جنوب شرق آسيا	بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تيمور الشرقية، فيتنام
جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا
آسيا الوسطى	كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البحرين، مصر، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، فلسطين، سوريا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، اليمن
أوراسيا وشرق أوروبا	ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، استونيا، جورجيا، هنغاريا، لاتيفيا، ليتوانيا، جمهورية مقدونيا، مولدوفا، الجبل الأسود، بولندا، رومانيا، روسيا الإتحادية، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تركيا، أوكرانيا
طريق الحرير البحري	أثيوبيا، كينيا، المغرب، نيوزلندا، بنما، كوريا، جنوب إفريقيا

The Source: OECD Business, China's Belt and Road Initiative in the Global Trade, Investment and Finance Landscape, OECD Business and Finance Outlook, 2018, P9.

الشكل (3)النسبة المئوية للصادرات العالمية للدول المشاركة في الحزام والطريق.

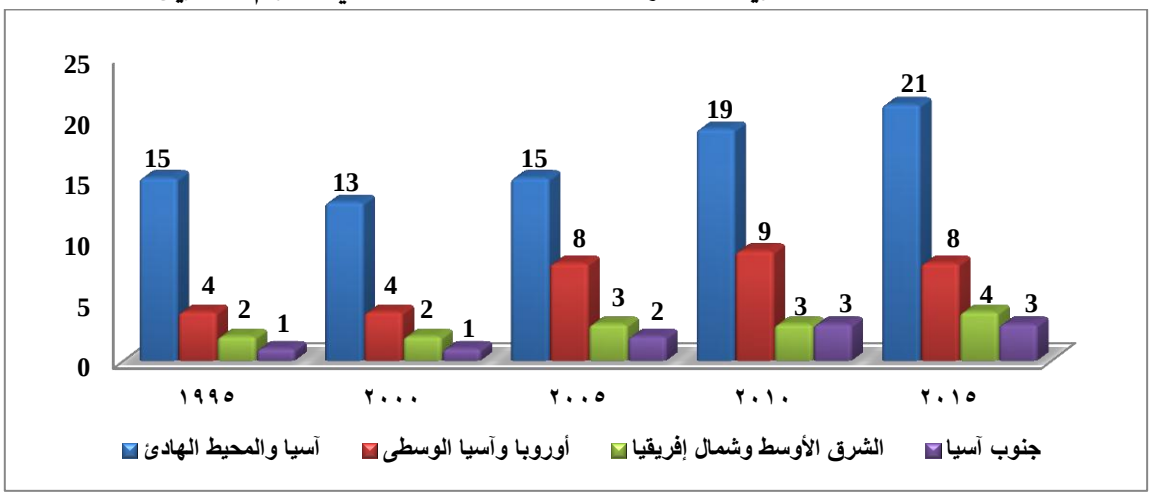

المصدر: علي صلاح، شادي عبد الوهاب، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تقرير المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد (26)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص7.

يتضح من الشكل السابق، زيادة نصيب الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق في الصادرات العالمية، إذ أرتفعت نسبة مساهمة دول آسيا والمحيط الهادئ من (15%) في عام 1995 إلى (21%) من الصادرات العالمي في عام 2015، كما أرتفعت نسبة مساهمة دول أوروبا وآسيا الوسطى من (4%) في عام

1995 إلى (8%) في عام 2015، أما نسبة مساهمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الصادرات العالمية فأنها لاتزال ضعيف، إذ بلغت (25) في عام 1995، و(4%) في عام 2015. بينما أرتفعت نسبة صادرات دول جنوب آسيا من (1%) في عام 1995 إلى (35) في عام 2015.

أولاً: أهداف مبادرة الحزام والطريق: تسعى الصين إلى تحقيق جملة من الأهداف، ولعل أبرزها:

1. **الاستفادة من نمو التجارة العالمية:** فمن المتوقع للتجارة العالمية المزيد من النمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعة بعدة عوامل من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في العديد من مناطق العالم، لاسيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسعى الصين إلى الاستفادة من هذا النمو المتوقع للتجارة العالمية من خلال ذلك من أجل تصريف منتجاتها.
2. **تعزيز مكانة اليوان الصيني عالمياً:** تسعى الصين إلى مواصلة عملية تداول عملتها المحلية "اليوان" وصولاً إلى جعلها العملة الرئيسة للتبادل التجاري العالمي، لاسيما بعدما تمكن "اليوان" في عام 2016 من الانضمام إلى (سلة حقوق السحب الخاصة) التابعة لـ (صندوق النقد الدولي)، إلى جانب العملات الأربع المدرجة وهي (الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني)، ويمثل استخدام "اليوان" في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة "الحزام والطريق" خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها.
3. **تطوير الاقتصاد الصيني:** سعت الحكومة الصينية إلى تبني العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من الدولة، والتي تعاني ضعفاً اقتصادياً، وأطلقت في عام 2000 حملة في هذا الإطار، تحت شعار "الاتجاه غرباً" لتحفيز النمو الاقتصادي هناك، وقامت باستثمار مليارات الدولار لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المناطق، وسوف تسهم مبادرة "الحزام والطريق"، وبالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي شينغيانغ وقانسو اقتصادياً، وغيرهما من الإقليم الغربية، ومن ثم تمثل المبادرة في جانب منها محاولة لإحداث توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة، ومن جهة أخرى، تهدف مبادرة الحزام والطرق إلى مساعدة الصين على إنقاذ خطتها الاقتصادية التي تحمل شعار "صنع في الصين 2025"، والتي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية، مع نقل الشركات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى الدول الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا.
4. **تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا:** هناك تفسيرات ترى أن الصين تسعى من خلال "مبادرة الحزام والطريق" إلى تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا، وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، وقد وضع "هالفورد ماكندر"، أحد مؤسسي علم "الجيواستراتيجيا" في محاضرة بعنوان "نقطة الارتكاز الجغرافية للتاريخ" في عام 1904 نظرية "قلب العالم"، والتي ترى أن قلب العالم يتمثل في منطقة أوراسيا، وأنها تمنح الدولة التي تسيطر عليها القوة الاقتصادية والجغرافية اللازمة للسيطرة على العالم كله، في ظل ما تمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة.
5. **تعزيز دور الصين الجيوسياسي:** تشمل المبادرة دولاً ومناطق تعاني صراعات واضطرابات داخلية، الأمر الذي يتطلب حماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها ضمن المبادرة، وهو ما يتطلب توفير قوات عسكرية لحمايتها، ونظرا إلى أن العديد من الدول التي تشملها المبادرة تعاني ضعفاً في القدرات الأمنية، كما هي الحال في بعض الدول الإفريقية، فقد بدات العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك، كقيامها بتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة، وقيام شركة

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

"مجموعة ديوي الأمنية المحدودة" الصينية بحماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا، كما ان هناك بعض الرؤى التي تربط بين بعض المشروعات المتضمنة في المبادرة، لاسيما في إطار الطريق البحري، وسعي الصين إلى تعزيز قدرة أساطيلها البحرية العسكرية على الوصول إلى مناطق أوسع حول العالم، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشروعات البحرية المتضمنة في المبادرة أثارت هواجس الهند التي ترى أن هذه المشروعات تهدف إلى تطويقها، لاسيما ان بعض الممرات التي تهدف بكين إلى بنائها تمر من خلال المجال البحري التقليدي للنفوذ الاستراتيجي للهند في جنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي [25].

6. **تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية:** تسعى الصين إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة، لتؤدي دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يساهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية، خاصة شركة هواوي، فضلاً عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية.
7. **تأمين استقرار إمدادات الطاقة:** تسعى الصين إلى تجنب أزمة حادة تترتب عليها إعاقة وصول إمدادات الطاقة إليها، ما يهدد استقرار الاقتصاد الصيني، وتتعاظم هذه المخاوف نظراً لأن (80%) من احتياجات بكين من الطاقة تمر عبر مضيق "ملقا"، وذلك على الرغم من تزايد وارداتها من الطاقة من كل من (روسيا، كازاخستان) وقد عبر الرئيس الصيني "هو جينتاو" في عام 2003 عن هذه المخاوف، إذ أكد ضرورة التخفيف من حدة ما أسماه معضلة ملقا ولذلك تهدف الصين من خلال مشروع "الحزام والطريق" إلى تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار وكذلك "الممر الاقتصادي الباكستاني _ الصيني" والذي يهدف إلى ربط ميناء "جوادر" جنوب باكستان بمنطقة "شينغيانغ" شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط، ومع اكتمال المشروع يتوقع أن يستخدم الممر لاستيراد احتياجاتها من الطاقة من منطقة الخليج العربي.
8. **الحد من زيادة العرض الصناعي:** تعاني الصين من فائض المعروض في معظم الصناعات، لذا تعين عليها البحث عن طريق جديد لفتح أسواق جديدة، وتوفر مبادرة الحزام والطريق منصة هامة للصين لزيادة صادراتها وارداتها من الدول المجاورة وغيرها من الشركاء الئيسيين، إذ يلتقي الحزام والطريق بالقرب من البر الصيني وهو ما من شأنه أن يُعزز قدرة الصين على الوصول إلى مختلف الأسواق [26].

ثالثاً: التحديات والصعوبات التي تواجه مشروع الحزام والطريق: تواجه مبادرة الحزام والطريق العديد من العقبات والتحديات لاسيما أنها تغطي مساحة جغرافية كبيرة جداً.

1. الصعوبات والتحديات الاقتصادية: هناك العديد من التحديات التي تقف بوجه عملية تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، ومن أهمها:

أ. **ثقل الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المشروع:** تعاني معظم الدول المشاركة في المبادرة من ضعف الموارد المالية والنقدية سواء المتاحة بيد الحكومات والبنوك المركزية أو تلك التي يستطيع الاقتصاد الوطني توليدها، الأمر الذي يلقي باعباء تمويل المبادرة على الاقتصاد الصيني والمؤسسات التمويلية التابعة للصين أو تلك التي أنشأت خصيصاً للمبادرة (كبنك التنمية الصيني)، إذ تبلغ تكلفة المبادرة حوالي (5) تريليون دولار.

ب. **اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة:** يعد اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول المشاركة في المبادرة أحد أهم التحديات التي تقف مواجهة تنفيذ المبادرة، وقد أوضحت دراسة

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

لبنك قطر الوطني أن مهمة بناء مشروع الحزام والطريق هي مهمة صعبة بسبب صعوبة التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول المشاركة في المبادرة.

ج. **بطء الحصول على عوائد المبادرة:** يعد تحقيق المستوى المطلوب من العائدات التنموية المرجوة من المبادرة أمر صعب للغاية، لأن مشروعات المبادرة هي في الاساس مشروعات إنمائية طويلة الأجل وليست مشاريع تجارية بحتة، الأمر الذي يطيل من أمد الفترة اللازمة من أجل ظهور عوائدها على اقتصادات الدول الصغيرة المشاركة في المشروع، وتأخر هذه العوائد قد يضع هذه الاقتصادات في ضيق مالي ناتج من تحملها نفقات جديدة تتعلق بخدمة الديون الممنوحة لها من قبل الصين ومؤسساتها المالية [27].

2. **التحديات الجيوسياسية:** هناك العديد من التحديات والصعوبات التي الجيوسياسية التي تعترض تنفيذ هذا المشروع وتصعب من مهمة الدول المشاركة في الحصول العوائد التنموية الناتجة عنها ومن هذه التحديات ما يلي:

أ. **الصراعات الداخلية والدولية:** تواجه المبادرة الصينية العديد من التحديات والتي في مقدمتها الصراعات الداخلية في بعض الدول الأعضاءأو الصراعات الدولية ومنها، الصراعات الحدودية بين طاجكستان وقيرغستان، أو العنف الإثني في إقليم "أوش" في قيرغستان. كما أن الممر الاقتصادي الصيني _ الصيني، والذي يهدف إلى تقليل اعتماد بكين على مضيق الملقا، يمر من خلال شمال باكستان قبل أن يصل إلى إقليم شينغيانغ الصيني، وتقع منطقة شمال باكستان تحت تهديد "حركة طالبان" الأمر الذي قد يعرضة لخطر الاستهداف ما لم يجر تأمينه جيداً، كما أن هذا الطريق يثير حفيظة الهند لاسيما أنه يمر بالشق الباكستاني من إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان.

ب. **المشاريع المنافسة:** تمتلك بعض القوى الدولية مشاريع منافسة لنظيرتها الصينية، مثال على ذلك "الإتحاد الاقتصادي الأوراسي" الذي تسعى روسيا من خلاله لتعزيز نفوذها في منطقة أوراسيا، وتحديداً آسيا الوسطى وشرق أوروبا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لصياغة مشروعات بديلة مع اليابان واستراليا والهند، وقد تتحول المنافسة على هذه المشاريع إلى صراع وهو ما وضح في الأزمة التي شهدتها جزر المالديف نتيجة التنافس الصيني _ الهندي بشأنها، إذ تعدها الهند جزءاً من نفوذها الجيواستراتيجي.

ج. **المخاوف من اتباع الصين لإستراتيجية الديون:** تخشى بعض الدول من تحول مبادرة الحزام والطريق إلى أداة للسيطرة الصينية على مواردها وأصولها الإستراتيجية، فعلى سبيل المثال، تخشى ميانمار من الاستثمارات الصينية في ميناء "كياكبيو" الواقع في جنوب الدولة والذي تسعى الصين لاستخدامه كبديل لـ "مضيق ملقا" باستثمارات تقدر بحوالي (9) مليار دولار، أي ما يقارب (14%) من الناتج المحلي القومي الإجمالي للدولة، ما يهدد بإمكانية عجز ميانمار عن سداد الديون الصينية، ودخولهما في مفاوضات مع بكين، والتي انتهت في "مقايضة الديون بالأصول"، أي توقيع عقود تأجير طويلة المدى لتلك الأصول مع الشركات الصينية، ومثال ذلك تأجير الشركات الصينية ميناء "هامبانتوتا" السريلانكي لحوالي (99) عاماً، كما أن المناطق المجاورة لميناء جوادر الباكستاني تم تأجيرها لحوالي (43) عاماً [28].

المطلب الثالث: التحديات الخارجية (العالمية) التي تواجه تكتل بريكس والافاق المستقبلية: نتيجة لتزايد دور مجموعة بريكس في النظام العالمي بصورة عامة والنظام الاقتصادي بالتحديد، وتشابك علاقاتها مع مختلف الفواعل في البيئة الدولية، فقد أزدادت الضغوط والتحديات الخارجية لها، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات في (هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

النظام العالمي: السياسي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي، الأعلامي ..الخ، ودورها في تحديد دور تكتل بريكس في النظام العالمي).

اولاً: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي: لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945 أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، من خلال فرض هيمنتها على المؤسسات الأساسية القائدة للاقتصاد العالمي والمتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب معظم الشركات متعددة الجنسية وأنظمة الأتصال والإعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة، التي مثلت وجهاً صريحاً للهيمنة الاقتصادية على العالم، وما ساعدها في ذلك هو قيادتها لتكتل (النافتا)* وسعيها للإنضمام في العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خدمة لمصالحها الاقتصادية التي تنعكس بشكل إيجابي على فاعلية سياستها الخارجية وتوظيف هيمنتها الراهنة على مجلس الأمن الدولي لإنتزاع شرعية استخدام عناصر قوتها العسكرية والسياسية في التدخل بمناطق مختلفة من العالم دون أن يكون لمجلس الأمن والامم المتحدة موقفاً رادعاً تجاه ذلك، وقد إزداد هذا التفوق مع نهاية الحرب الباردة حيث أصبح الوضع مناسب للولايات المتحدة الأمريكية لكي تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على العالم لاسيما بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991م والتي أحتكرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دواليب إدارتها، ففي هذه المدة تحديداً تحدث الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) عن ولادة نظام عالمي جديد "أكثر عدلاً" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين تمحورت الإستراتيجية الأمريكية في المحافظة على هذا النظام الذي تحتل فية مركز القيادة، عبر تعزيز حضورها العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الوازن والمكثف على الساحة الدولية [29]، لكن على الرغم من وجود الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، إلا أنها تعلم علم اليقين أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية (باستثناء العسكرية)، تشير إلى صعود دول أخرى لتحتل موقعاً مميزاً في ظل نظام متعدد القطبية المقبل، ومنها الصين وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية **(دول تكتل بريكس)**، إذ أن مؤشرات النمو الاقتصادية لتلك المجموعة ليست في صالح الهيمنة الأمريكية في المدى المنظور، وعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ما يمكن أن يتضمنه المستقبل من مخاطر على الإحادية القطبية الأمريكية نتيجة لظهور قوى عظمى اقتصادياً على الصعيد العالمي كالصين التي تعد قوة اقتصادية صاعدة لا يستهان بها وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق العالمية وخاصة في (قارة إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط)، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة إلى إستمرار نظام الإحادي القطبية لأطول مدة ممكنة والتقليل من إمكانية ظهور إقطاب جديدة من خلال مواجهة تلك الإقطاب المنافسة والإضرار بها اقتصاديا وسياسيا فضلا عن محاولة ربط عالم الجنوب في ركاب الحركة الاقتصادية والسياسية الأمريكية إلى حد يصعب الفصل فيها [30]، وفي هذا السياق عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم **دور تكتل بريكس**، من خلال تطويق المناطق التي توجد فيها مصالح المجموعة للحدّ من تصاعدها كقوة فاعلة في النظام الدولي، وعملت على التدخل بمختلف الطرق لإحتواء العديد من المناطق التي تُعد إستراتيجية بالنسبة لدول بريكس، إذ اعتمدت أسلوب إقامة التحالفات العسكرية الإستراتيجية التي تعد أحد الثوابت البارزة في الخط العام للإستراتيجية الأمريكية الشاملة، فهي تمثل واحد من أهم الوسائل لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، وفرض الهيمنة العالمية، وقد انشأت العديد من التحالفات الدولية في مختلف مناطق العالم، ويعد حلف شمال الأطلسي (NATO) من أهم هذه التحالفات في تحقيق الهيمنة الأمريكية، إذ يعمل على توسيع عضويته بضم دول جديدة من وسط وشرق أوروبا بهدف تدعيم قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية وتوسيع مدى هذه القيادة نحو

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

الشرق، وضفاء الشرعية على إختراق مناطق هامة في وسط آسيا، لتطويق روسيا والصين، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم التعددية الجغرافية (أي تشجيع الحركات الأنفصالية) في أوراسيا بهدف تحديد حدود الحركة لكل من (روسيا والصين) ومنع ظهور تحالف قوي ينافس الولايات المتحدة الأمريكية على السلطة والنفوذ، لذا يمكن القول بإن الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى منع ظهور اية قوة منافسة لها على الصعيد الدولي، والحفاظ على الوضع الراهن وديمومة نظام الإحادي القطبية وما يمليه عليها من السيطرة والتحكم في السياسات العالمية [31].

ثانياً: الآفاق المستقبلية لدول تكتل بريكس.

استنادا إلى التحديات التي تواجه تكتل بريكس، تم طرحت ثلاثة مشاهد يتم من خلالها تقيم الإدوار التي يمكن أن يمارسها هذا التكتل في النظام الدولي.

1. تراجع دور تكتل بريكس لصالح قوى أخرى في النظام الدولي:

تم بناء هذا المشهد استنادا إلى العقبات والتحديات الكبيرة التي تواجه تكتل بريكس، إذ من المستحيل أن تستمر دول بريكس في تفوقها ونموها في ظل هذه التحديات، فعلى الرغم من تزايد دورها على الساحة العالمية وزيادة قوتها الاقتصادية، إلا أن دورها لايزال مهمش في النظام العالمي، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بتفوق حاسم في ركائز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والجيوسياسية كافة، وبالمقابل فأن تكتل بريكس يفتقر لمقومات القطب الدولي (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية)، ومن ثم فأن مُستقبل النظام الدولي الجديد القائم على الإحادية سيظل مرهوناً بالهيمنة الأمريكية التي تُجدد نفسها مُنطلقة من إمتلاكها لعدد من عناصر القوة بما يجعلها تتمتع بتفوق نوعي في المجالات كافة وهذا سيعزز من قدرة ونزوع الولايات المتحدة للإحتفاظ بالقيادة العالمية [32]، وأن هذا المشهد وجدت إمامه فرص ومُعطيات تدعمه في الواقع الدولي، وأهمها عدم قدرة تكتل بريكس على موازنة التفوق الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة خلال العقدين القادمين على الأقل [33]، مقابل قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تُعوق استمرار قيادتها للنظام العالمي، لاسيما بعد أن أتخذت إدارة الرئيس باراك اوباما العديد من الإجراءات لمواجهة هذه التحديات ومنها زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي وخلق فرص عمل جديدة تتراوح بين (3 _4) ملايين فرصة عمل وتتحقيق الإستقرار في النظام المالي والرهنُ العقاري، وفي إطار سعي الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إلى ضمان هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي فإنها إنتهجت سياسة خارجية معتمدة على "إستراتيجية القوة الذكية" وتبني سياسة المشاركة بدلاً من المواجهة لتخفيف أعباء الزعامة وأشراك القوى الكبرى في هذه المسؤولية، لتقليص إحتمالية بروز نظام مُتعدد القطبية [34].

لايمكن الحكم بصحة هذا المشهد، لان التحديات التي تواجه تكتل بريكس، موجودة في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لم تكن سبب في تراجعها، كما أن تكتل بريكس يعمل بشكل دؤوب لإيجاد الحلول المناسبة وتجاوز هذه التحديات والتقليل من أثارها، وتقليص الفجوة مع الدول المتقدمة.

2. صعود تكتل بريكس كقوة بديلة للقوة الغربية في النظام الدولي:

تم بناء هذا المشهد استنادا على نقطتين أساسيتين، الأولي تتمثل بالإنتعاش الاقتصادي الذي عرفته اقتصاديات دول بريكس (قبل نشوء التكتل) منذ أواخر التسعينيات، والثانية تتمثل بتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بشكل عام والانفتاح الأمريكي غير المسؤول في إتجاهات عدة دون ضبط هذا الإنفتاح وبرمجته وحساب كلفه الإستراتيجية في تعميق تراجع الولايات المتحدة عن موقعها السابق في النظام السياسي الدولي

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

كقوة مهيمنة على العالم [35]. إلا أن هذا يفرض على تكتل بريكس العديد من التحديات والقيام بمزيد من الأصلاحات كزيادة تحرير التجارة والاستثمار خاصة على المستوى المحلى وإصلاح المؤسسات لدعم السوق المعقدة لاسيما الإصلاحات القانونية والإدارية لإعادة هيكلة الدولة، هذه الإصلاحات تسمح لها بالمشاركة البناءة على المستوى الخارجي، لاتؤثر عليها التقلبات العابرة والقيام بالمزيد من توثيق العلاقات طويلة المدى مع القوى الاقتصادية الأكثر نشاط والمشاركة البناءة في المؤسسات الدولية، كما ان حجم وديناميكية اقتصاديات تكتل بريكس ستسمح لها بزيادة قدراتهم على استيعاب وتوليد الأبتكارات فهذه الدول يمكنها الأبتكار على نطاق اوسع من ذلك بكثير بالمقارنة مع الاقتصاديات الأخرى، على أساس الأستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير وتحسين قوة العمل، كما لديها القدرة المالية لإقتناء تكنولوجيات جديدة والآلات والمعدات والتكنولوجيات العالية والشركات، ويمكن أن تجلب لها العلماء والمسيرين والمستشارين خاصة أن جميع دول بريكس تُعد مواقع جذب للإستثمارات المباشرة [36]، ومع استمرار النمو الاقتصادي لتكتل بريكس يمكن أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات تكتل بريكس، الدول السبع التي بدأت اقتصادياتها تتعافى من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن نموها الاقتصاديات ضعيف مقارنة مع دول بريكس، والمتوقع أن تتفوق دول بريكس على اقتصاديات مجموعة (G8) بدءا في العام 2030 وستصبح من بين الاقتصاديات الست الأبرز في العالم، ويكون الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس أكثر من ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة (G8) في عام 2050 [37].

لا يمكن الحكم بصحة هذا المشهد، فعلى الرغم من أن الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية تتحول تدريجياً نحو تكتل بريكس، إلا أنه لازال يفتقر لمقومات الإحادية القطبية، ومن جانب أخر أستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعافى من أثار الأزمة المالية العالمية، وبدأت تحقق معدل نمو اقتصادي مرتفعة، وهذا يجعل من صعود تكتل بريكس كبديل للولايات المتحدة الأمريكية مهمة شبه مستحيلة.

3. تكتل بريكس أحد القوى الفاعلة في نظام عالمي متعدد القطبية:

أتسمت مرحلة ما بعد أنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، بأحادية قطبية وتبلورت ملامحها بعد أحداث 11/ ايلول/ 2001، وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في العام 2003 [38]، لكن هذه المرحلة بدأت في الافول مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتطوراته التي كشفت في مجملها أن النظام الدولي لم يعد مُمهد لتقبل قوة واحدة تُهيمن عليه بهذه السهولة [39]، فانسيابية القوة وسيولتها وغزارة الفواعل وتنوعهم أخرجت الهيكلية الدولية من إطارها النمطي لتدخله في هياكل ومفصليات جديدة يتطلب معها إعادة تعريف الهيكلية الدولية والفواعل على حدّ سواء كي تتناسب وتطورات التوازنات الجيوسياسية الجديدة، وتعد حالة التعددية القطبية في النظام السياسي (التي تعني توزيع إمكانات القوة على عدد من الدول أو المحاور أو التكتلات سواء أكانت متساوية القدرات أم غير متساوية) هي أقرب حالة دولية للاتفاق الأكاديمي، وأن ما يعزز فكرة توسع رقعة التفاعل في بيئة النظام السياسي الدولي، هو وجود محفزات أو دوافع عديدة تساعد في التركيز على أن مستقبل النظام السياسي الدولي يرجح أن يذهب باتجاه التعددية القطبية، يمكن إيجاز أبرز هذه المحفزات فيما يلي: [40]

1. أرتفاع مستوى التحديات غير القابلة على المواجهة الفردية، وأبرزها التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية والأحتباس الحراري وانتشار الأسلحة النووية والعنف الأجتماعي الدولي وانعكاسات النظم والدول الفاشلة على العالم وعولمة الأرهاب..الخ، كل هذه وغيرها أصبحت تمثل واحدة من أكثر القضايا التي تتطلب تشاركاً دولياً في حلها، إذ ليس بمقدور أي دولة واحدة بإي شكل من الأشكال أن تخرج بمشروع إستراتيجي عالمي يقدم حلولاً لكل هذه التحديات، وعليه فإن هذه المعطيات تدفع

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

باتجاه زيادة التعاون والشراكات الدولية في مواجهة التحديات وهذا مايعزز التعددية القطبية في ظل قيادة أمريكية قد تكون مؤقتة نسبياً.

2. تراجع المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها في العام 2008، في ظل تنامي القوى الدولية الصاعدة كالبرازيل والهند والصين واليابان والأرجنتين وكندا واستراليا وجنوب إفريقيا، فضلاً عن بروز التكتلات الأمنية والاقتصادية والسياسية الدولية، التي أصبحت سمة أساسية من سمات التوجه نحو التعددية القطبية بشكل كبير، ويعد (تكتل بريكس) نموذج مهم للتعددية القطبية الاقتصادية الدولية، وكذلك الشراكات الاقتصادية الإقليمية لاسيما في آسيا وأوروبا ومنها (منظمة الآسيان، ومنظمة شنغهاي، والشراكة الأوروبية المتوسطية، والاتحاد الأوروبي ..الخ)، كما أن التحالف الدولي الذي حدث لمحاربة (تنظيم داعش) في العراق وسوريا هو تعبير وصورة أخرى عن التعاون الأمني والعسكري المشترك، كل هذه وغيرها من المنظمات والهيئات التي صبت بشكل كبير لصالح التعددية القطبية.

لذا يمكن القول أن (تكتل بريكس) لايستطيع أن يهيمن على النظام العالمي لاسيما مع تزايد الفواعل وتشابكها وتعقدها، لهذا فأن تكتل بريكس كأحد أبرز الفواعل الدولية، سيكون له أدوار مشتركة إلى جانب الفواعل الأخرى دولية وغير الدولية في النظام العالمي، فدول بريكس تحتاج للقوى الغربية أكثر من أي وقت سابق ومن ثم إستراتيجيتهم السياسية والاقتصادية ستكون مبنية على المفاوضات المتعددة الأطراف والتعاون بدلاً من المواجهة والمنافسة [41].

هذا المشهد أقرب إلى الواقع، لأن مقومات الإحادية القطبية، لم تعد تتركز بيد قوة واحدة في النظام الدولي، بما فيها مجموعة بريكس ولا حتى الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فأن مقومات القوة الموزعة على مجموعة كبيرة من الفواعل بنسب متفاوتة، تساعد في تحقيق المنفعة المتبادلة وأن يُكمل بعضها الأخر في ظل نظام عالمي متعدد القطبية.

النتائج

1. دول بريكس تواجه تحديات بينية كبيرة، والتي من الممكن أن تهدد مصير التكتل بشكل يؤدي إلى إنهياره وزواله، لذا يجب على دول بريكس التركيز على تعزيز كيانها ونفوذها كدول منفردة من جهة ثم العمل المشترك والجاد لتجاوز الصعوبات والخلافات الثنائية التي تعترض مستقبل هذا المجموعة من جهة أخرى، فضلاً عن تعزيز علاقاتهم مع الدول المجاورة والقوى النافذة لدعم ومساندة هذا التكتل، لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة في هدّم الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وبناء نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب.
2. أن تكتل بريكس كأي قوة اقتصادية حديثة تواجه العديد من العقبات والتحديات الخارجية التي تعمل على تقيد حركتها والحدّ من نموها المتصاعد، وأبرزها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، لذا يجب على تكتل بريكس أن يعتمد إستراتيجية ثنائية الإبعاد لضمان إستمرار صعودها: البعد الأول يتمثل في توظيف جهود المجموعة لتطوير اقتصادياتها من حيث كمية ونوعية الأنتاج والاستثمار لكي تبلغ القدرة التنافسية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى، والبعد الثاني يتمثل في أنشاء كيانات مالية بديلة للمؤسسات المالية التقليدية، فضلاً عن أنشاء تكتلات سياسية واقتصادية وأمنية مع الدول المجاورة للحد من توسع حلف الشمال الأطلسي، ومن ثم الحد من هيمنة الولايات المتحدة المريكية على النظام العالمي.
3. بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها تكتل بريكس، إلا أنه لا يستطيع الهيمنة على النظام العالمي، وذلك لأن مقومات الإحادية القطبية، لم تعد تتركز بيد قوة واحدة في النظام الدولي، بما فيها تكتل بريكس ولا حتى الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فأن مقومات

DOI:10.18018/URUK/020-13/675-695

القوة الموزعة على مجموعة كبيرة من الفواعل بنسب متفاوتة، تساعد في تحقيق المنفعة المتبادلة في ظل نظام عالمي متعدد القطبية المقبل.

هوامش البحث ومصادره:

* الأبارتايد: هو نظام الفصل العنصري الذي حكمت من خلاله الإقلية البيضاء في جنوب إفريقيا من عام 1948 وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام (1990_1993) وأعقب ذلك انتخابات ديمقراطية عام 1994، وكان يهدف نظام الأبارتايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوربية.

** النافتا NAFTA: هي أختصار الحروف الأولى لإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية باللغة الإنجليزية (North American Free Trade Agreement)، حيث توصلت الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا إلى التوقيع على إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 1989، ثم مع المكسيك في عام 1991، ودخلت هذه الإتفاقية حيز التطبيق في 1/1/ 1994م، وبذلك شكلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك إقليماً جغرافياً متواصلاً على المحيط الهادي. للمزيد ينظر مروان عبد المالك ذنون، فوزي جار الله نايف، التوجهات الحديثة في الأقتصاد الدولي، دار ابن الأثير، الموصل، العراق، 2012، ص374.

1. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد (30)، 2014، ص 547.
2. فاتح عمارة، دور التكتلات الأقتصادية في الحوكمة الأقتصادية العالمية مجموعة البريكس آنموذجاً، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص114.
3. الأمم المتحدة، كتيب الإحصاءات العالمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، السلسلة (V)، العدد (42)، نيويورك، 2018، ص (3، 33، 69، 133، 171، 257، 261).
4. عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017، ص189- 190.
5. علي بشاربكر أغوان، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي (دراسة في فرضيات الصعود والأفول)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص 158 _ 159.
6. المصدر نفسة، ص189 _191.
7. Carmen Ludwig, Die Sozialen Kampfe in Sudafrika Verbinden? Gewerkschaften und Soziale Bewegungen im Bundnis gegen prekare Beschaftigung und die Kommodifizierung offentlicher Guter, Verlag Westfalisches Dampfboot, Heft (170), 43. 2013, P97. وينظر أيضا

- عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص (177 _ 178) ، ص(189 _ 190)

8. عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات (44)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص3.
9. Naja Brandào, Daisy Rebelatto, and Enzo Barberio, Sustainable development in the BRICS countries: an efficiency analysis by Data Envelopment, Article in The International Journal of Sustainable Development and World Ecology, Sao Paulo state University, January 102014, p8-.
10. سالي موفق عبد الحميد حبيب، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي بريكس أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص 181 . 182.
11. مولود خدايش، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص75.
12. سالي موفق عبد الحميد حبيب، مصدر سابق، ص183 . 184.
13. عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق، ص104.
14. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، ط1، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007، ص265.
15. Hongmei Li & Leslie L. Marsh, Building the BRICS: Media, Nation Branding, and Global Citizenship, International Journal of Communication 10, 2016, P3.
16. فاتح عمارة، مصدر سابق، ص123.

17. هاني أليـاس خضـر، التنـافس الـدولي في منطقـة آسـيا الوسـطى (دراسـة في المقاصـد والنتـائج)، مجلـة كليـة التربيـة للبنـات/ جامعة الكوفة، العدد (18)، النجف الأشرف، 2016، ص25.
18. Michael S. Chase, Evan S.Medeiros, and Other, RUSSIS_ CHINA RELATIONS Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines, Nbr SpecialReport (66), July 2017, P21.
19. هاني أليـاس خضـر، مصدر سابق، ص 26.
20. Martin C. Spechler, Bloomington, Indiana, RUSSIA'S Economic and Security Relations with Chntral ASIA, Russian analytical digest, NO.71, 25 January 2010, P2.
21. Lowell Dittmer, The Sino – Russian Strategy Partnership, Journal of Contemporary China, Vol.10, No.28, August 2001, p10.
22. باسـكال ريغـو، البريكس: القـوى الاقتصـادية في القـرن الحـادي والعشـرين، ترجمـة: طـوني سـعادة، ط1، مؤسسـة الفكـر العربـي، بيـروت، لبنـان، 2015، ص (156 – 157) و (162 – 163).
23. Peter CAI, Understanding China's Belt and Road Initiative, Lowy Institute for International Policy, March, 2017, P3. **ALSO**: Julia Breuer, Two Belts, and One Road? The role of Africa in China's Belt & Road initiative, Blickwechsel, July, 2017, P 9.
24. صـلاح، علي، وعبـد الوهـاب، شـادي، مشـروع الحـزام والطريـق: كيـف تـربط الصـين اقتصـادها بالعـالم الخـارجي؟، تقريـر المسـتقبل، مركـز المسـتقبل للأبحـاث والدراسـات المتقدمـة، العدد (26)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 7.
25. المصدر نفسه، ص 3. 5.
26. Baker McKenzie, Belt & Road: Opportunity & Risk (The Prospects and Perils of Building China's New Silk Road), Silk Road Associates, 2017, p6.
27. علي صلاح، شادي عبد الوهاب، مصدر سابق، ص 12 – 13.
28. Alessia Amighini, China's Belt and Road: aGame Changer? First edition, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2017, p 16- 62.
29. سـارة قاسـم عبـد الرضـا الأسـدي، تـأثير تجمـع البـريكس في النظـام الـدولي، رسـالة ماجسـتير (غيـر منشـورة)، الجامعـة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2017، ص189 – 190.
30. بـاهر مـردان، الإسـتراتيجية الأمريكيـة: الأهـداف والوسـائل والمؤسسات، الصين، بكين، 2014، ص25 . 26.
31. ألـيكس كـالينيكوس، الاسـتراتيجية الكبـرى للإمبراطوريـة الأمريكيـة، مركـز الدراسـات الاشـتراكية، مصـر، 2002، ص14 ـــ 15. وينظـر أيضـاً: صـباح نعـاس شـناقة، القـوة الصـينية تحـدي الصـيرورة التاريخيـة والموقـع في مـدار القـوى العالميـة، مجلـة العلـوم السياسـية، العـدد (46)، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة بغـداد، 2013، ص210. وينظـر ايضـاً: نـاظم عبـد الواحـد الجاسـور، توسـيع حلـف شـمال الأطلسـي شـرقاً والإسـتراتيجية الأمريكيـة، دراسـات دوليـة، العـدد (11)، مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية والدوليـة، جامعـة بغـداد، 2001، ص69. وينظر أيضاً: باهر مردان، مصدر سابق، ص17.
32. مـروان سـالم علـي العلـي، الإقليميـة الجديـدة والنظـام الـدولي (دراسـة في إشـكالية التـأثير والتـأثر)، اطروحـة دكتـوراه (غيـر منشـورة)، كليـة العلـوم السياسـية، جامعـة النهـرين، 2014، ص 319 . وينظر أيظا: فاتح عمارة، مصدر سابق، ص131.
33. Jim O'Neill, Dreaming with BRICS: The Path to 2050, Global Economics, Paper No: 99, 1st October 2003, p19.
34. مروان سالم علي العلي، مصدر سابق، ص 320.
35. فاتح عمارة، مصدر سابق، ص127.
36. علـى بشـار بكـر أغـوان، مصـدر سـابق، ص233. وايظـا: سـالي موفق عبد الحميد ، مصدر السابق، ص191.
37. Jim O'Neill, Building Better Global Economic BRICS, Global Economics, Paper No: 66, 30th November 2001, P3-4.
38. Macmillan Essential, Dictionary for Learners of English, Towns Road, First Published, Oxford, 2003, P.560.
39. مروان سالم علي العلي، مصدر سابق، ص 324.
40. علي بشار بكر أغوان، مصدر سابق، ص 241 . 243.
41. فاتح عمارة، مصدر سابق، ص129.

the most important poles to lead the next multi-polar global system alongside the United States of America and the European Union.

Summary

This research focuses on the challenges facing the BRICS bloc and its impact on defining the future prospects of the bloc, as the BRICS bloc faces as effective forces in the global system a set of challenges that can be divided into three groups, namely the internal challenges: represented by (political challenges, social challenges, environmental challenges) That can affect the role of the bloc in the global system; and interconnected challenges: is how to reconcile the different interests of the bloc members, the most important of which (border problems and regional conflicts between the bloc countries, the different political systems of the BRICS countries, the geographical distance between countries BRICS, the tyranny of the competitive tendency among the BRICS countries over strategic areas, for example, "Central Asia", the Belt and Road Initiative, China, etc.); and external (global) challenges: represented by the United States of America's dominance of the world order, which is considered the most important in determining The future of the bloc, and accordingly three scenes were presented in which the roles that this bloc can play in the international system are evaluated in the near future, namely: The first scene: The role of the BRICS bloc has declined in favor of other powers in the international system, the second scene: the rise of the BRICS bloc As an alternative force to Western power in Al-Naza The international scene, the third scene: the BRICS bloc is one of the active forces in a multi-polar global system, and the study concluded that the third scene is closer to verification, as the BRICS bloc is one of